محمد الهاجري يفتتح مهرجان القرطاسية في جمعية علي صباح السالم التعاونية

تكريم أحد الطلبة المتفوقين

أشار إلى أن مبيعات الجمعية تجاوزت الـ 11 مليون دينار

الهاجري: أرباح جمعية علي صباح السالم 10٪

صرح رئيس مجلس إدارة جمعية ضاحية علي صباح السالم التعاونية محمد فهد الهاجري بأن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل قد صدقت على الميزانية العمومية والحسابات الختامية للسنة المالية المنتهية في 2011/12/31 م بنسبة أرباح وصلت إلى 10٪ وهو الحد الأقصى الذي يسمح بتوزيعه حسب القرارات الوزارية الصادرة مؤخرا.

وقال الهاجري: وضعنا نصب أعيننا هذا الهدف من أول يوم وفي سبيله بذلنا جهودا مضاعفه فكلل الله جهودنا بهذه الثمرة الطيبة.

وأشار الهاجري إلى الزيادة الكبيرة في حجم المبيعات هذا العام حيث بلغت مبيعات الجمعية (11,413,807 دنانير) بزيادة قدرها (2,508,619 دينارا) عن العام الماضي وأرجع هذه الزيادة بعد توفيق الله إلى المهرجانات العديدة التي أقامتها الجمعية الشهرية منها والدورية والموسمية بالإضافة إلى السياسة الشرائية السليمة التي اتبعتها الجمعية خلال السنوات الثلاث الأخيرة والتعامل مع شركات الوكالات العالمية التي تتمتع بالأصناف الجيدة والأسعار المناسبة.

وعن وديعة الجمعية أوضح أنه بتوفيق الله تعالى بلغت وديعة الجمعية (2,150,000 دينار) ونسعى جاهدين لزيادتها في الفترة المقبلة لتصل إلى 3 ملايين دينار بنهاية عام 2012م.

وعن المشاريع الإنشائية بالجمعية أعرب الهاجري عن سعادته لبدء العمل بمشروع صالة الأفراح ومواقف السيارات بمساحة (4500 م2) حيث تقدمت (7) مكاتب هندسية بعروضها الفنية والمالية لتصميم المشروع والإشراف على تنفيذه في الأيام المقبلة، والذي يعد نقلة نوعية للمنطقة وخطوة كبيرة على طريق الازدهار والرقي في الخدمات التي تقدمها الجمعية لمساهميها، بالإضافة إلى مشروع تجهيز السوق المركزي الجديد بقطعة (1) والذي يسعى المجلس جاهدا لتوفير العديد من الأنشطة التي يحتاجها سكان الضاحية ومساهمو الجمعية به وذلك ضمن الخطة التي وضعها مجلس إدارة الجمعية والتي تهدف إلى توفير كافة الأنشطة والخدمات بالضاحية دون الحاجة إلى الذهاب لأماكن أخرى.

محمد الهاجري وأعضاء مجلس إدارة الجمعية في لقطة تذكارية مع الطلبة المتفوقين

محمد الهاجري

وأبدى الهاجري ارتياحه للشكل الجمالي الهندسي والمرتب الذي أضحى عليه ميزانين السوق المركزي والذي كان سببا في استقطاب كبرى الشركات العالمية مثل (رد تاج) والذي تم افتتاحه مؤخرا، كما أشار إلى الجهود الكبيرة التي بذلت من أجل ترتيب السوق المركزي وتنظيمه على أفضل وجه حيث تم زيادة عدد مكائن الكاشيرية واستبدال القديمة بأخرى حديثة وتزويد السوق المركزي بشاشات عرض للترويج لمنتجات الجمعية وإعلانات الشركات.

وكذلك تزويد السوق بشبكة تكييف مركزية حديثة لضمان متعة التسوق، كما بشر الاخوة المساهمين بتوفير جميع خدمات شركة الاتصال المتنقلة (زين) قريبا بالميزانين.

ومن الناحية الاجتماعية والخدمية بين الهاجري أن الجمعية أولت مساهميها اهتماما بالغا هذا العام من خلال تقديم منظومة متكاملة غير مسبوقة من الخدمات اشتملت على تسيير رحلة عمرة للأراضي المقدسة لاقت استحسان الجميع وتميزت بتخصيص أماكن للاخوة ذوي الاحتياجات الخاصة ومرافقيهم، بالإضافة إلى تنظيم برنامج صيفي ترفيهي ثقافي مميز لكل الفئات العمرية من الاخوة المساهمين وأبنائهم، كما لم نغفل الجانب الثقافي والتعليمي من حيث دعم المدارس والروضات واستقبال وفود من المدارس بالجمعية واستماع مقترحاتهم وآرائهم وتقديم الهدايا لهم، وإقامة حفل لتكريم المتفوقين والمتفوقات منهم، بالإضافة إلى دعم الدوائر الحكومية الموجودة بالمنطقة وكذلك اللجان التطوعية مثل اللجنة البيئية التطوعية.

وأشاد الهاجري بالجهود الجبارة التي بذلها إخوانه أعضاء مجلس الإدارة للارتقاء بالجمعية والوصول بها لهذا المستوى كما أثنى على الجهاز التنفيذي وما قام به من مجهودات معربا عن أمله في استمرار هذه المسيرة المباركة لخدمة المساهمين وأبناء المنطقة.

● محمد راتب

الدويهيس: تخفيض أسعار 75 سلعة للتعاون في مهرجان «الشعب»

قام رئيس اتحاد الجمعيات التعاونية د.حسين الدويهيس بافتتاح مهرجان سلع التعاون في جمعية الشعب التعاونية بحضور رئيس مجلس الإدارة جهاد السعد ومدير عام اتحاد الجمعيات التعاونية بدر الردعان ومدير الإدارة التسويقية في الاتحاد عبدالله الجميل ولفيف من أعضاء مجلس الإدارة والمساهمين الذين رحبوا بهذه الخطوة التي تصب في خدمة المستهلكين من رواد التعاونية.

وقال د.الدويهيس، خلال الافتتاح، ان إقامة مثل هذا المهرجان تسهم بشكل كبير في التخفيف عن كاهل المستهلكين، خصوصا إذا ما علمنا أنه تم تخفيض أسعار 75 سلعة بنسب تتفاوت بين 25 و30٪ بالإضافة الى الدعم الذي قدمته التعاونية لخفض الأسعار، متمنيا تكرار هذه المهرجانات وإقامتها في جميع التعاونيات للاستفادة من أسعار سلع التعاون وجودتها العالية. وردا على سؤال حول إجراءات الاتحاد للحد من الارتفاع الأخير في أسعار السلع الغذائية والخضار والفواكه بسبب إضراب الجمارك، ذكر ان هذا الأمر دعانا جميعا الى الاستنفار والاجتماع مع المسؤولين من التجار للضغط على اتحاد المزارعين لعدم رفع أسعار الخضار باعتباره منتجا محليا لم يتأثر بالإضرابات التي حصلت أخيرا، وقد قامت التجارة مشكورة بفتح مخازنها ومراقبة الأسعار بشكل جدي، ونحمد الله ان الأزمة مرت بسلام ولم تطل سوى بضعة أيام. ورأى د.الدويهيس ان هذه الأزمة لن تحل الا بالتزام الجميع بالقرارات الصادرة والضغط على التجار لإعادة الاسعار الى سابق عهدها، مبينا ان لجنة الاسعار فيها اناس متخصصون وهم رؤساء لمجالس إدارات ويعرفون ما إذا كانت السلعة تستحق الزيادة ام لا، وهم لا يملكون صلاحيات زيادة الأسعار بأكثر من 10٪، في حين نجد ان بعض التجار رفعوا أسعار منتجاتهم بنسب تصل الى 30٪، وهذا الأمر يتطلب التعاون الجاد والمسؤول للحد منه.

د.حسين الدويهيس خلال افتتاح مهرجان سلع التعاون في جمعية الشعب التعاونية مع رئيس واعضاء مجلس الادارة

بدوره، كشف مدير عام اتحاد الجمعيات التعاونية بدر الردعان ان الاتحاد قام أخيرا بمخالفة بعض المخالفين الذين قاموا على الفور بمراجعة الاتحاد وتعديل الأسعار مباشرة، وهذا أمر يشكرون عليه لأنه يدل على اهتمامهم بالتعاون والعمل من أجل المستهلكين.

من جهته، قال رئيس مجلس إدارة جمعية الشعب التعاونية جهاد السعد ان مهرجان الشعب لسلع التعاون يعد من المهرجانات المهمة وهو يقع ضمن المهرجانات التي تتم إقامتها خلال العام خدمة للمساهم والمستهلك على حد سواء، فهو يشتمل على العديد من العروض التي ستلقى صدى طيبا من قبل الجميع.

وأكد التزام تعاونية الشعب بالقرارات الصادرة عن الاتحاد والعمل تحت مظلته، موضحا ان هذا الامر يصب في صالح العمل التعاوني ويجعلنا على قلب رجل واحد في الوقوف ضد جشع التجار ورفع الأسعار غير المبرر الذي استنفد كل شيء، وكان كالصاعقة التي ضربت كل شيء، فلذا نناشد زملاءنا في التعاونيات عدم السماح للتجار باستغلالهم على حساب ذوي الدخل المحدود، وعدم إدخال المنتجات التي تم رفع أسعارها ووضعها على الرفوف.

ورأى ان الإضراب الذي تم أخيرا من قبل الجمارك أضر الجميع وساهم في رفع الأسعار بطريقة جنونية، لذا قمنا بإقامة هذا المهرجان بالإضافة الى دعم السلع المخفضة من قبل التعاونية وذلك للتخفيف من الآثار الكارثية التي تسبب بها هذا العمل خلال الفترة الأخيرة، كما قمنا كذلك بفتح مخازننا وإخراج ما فيها لتلبية الطلب المتزايد على السلع وهذا الأمر سيدعونا مستقبلا الى التأهب والاستعداد لحالات مشابهة.

● محمد راتب

السالم: توقيع عقد تنفيذ الإدارة التنفيذية لتعاونية الخالدية

أكد رئيس مجلس ادارة جمعية الخالدية التعاونية عدنان السالم انه تم توقيع العقد الخاص بتنفيذ الادارة التنفيذية مع شركة نسيبة للمقاولات بعد ترسية المناقصة عليها من قبل الادارة الفنية في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، موضحا ان هذا الانجاز يقع ضمن الخطة الممنهجة التي رسمها مجلس الادارة لتحركاته واعماله التي تصب جميعها في تطوير العمل التعاوني وتحسين المركز المالي.

وأوضح ان مبنى الادارة التنفيذية يقع على مساحة 402 متر مربع وهو مكون من دورين ونصف الدور، حيث سيتم نقل مجلس الادارة والادارة التنفيذية الى ذلك المبنى الذي سيتم بناؤه وفق احدث التصاميم المتطورة عمرانيا وتقنيا وسيكون هناك استغلال جيد للمساحة والطاقة بحيث يكون بمقدور الموظفين التحرك بأريحية وضمن فضاءات اوسع تمنح النفس السكينة والراحة للعمل بشكل افضل.

وكشف السالم عن ان المبنى القديم للادارة سيتم استغلاله بطريقة مميزة فهو يقع في السوق القديم، وقد تتم الاستفادة منه باستغلاله كمول تجاري وتأجيره للراغبين في ذلك للحصول على عوائد مالية مجزية تدخل في النتائج المالية الجيدة وتحقق ارباحا اكثر يستفيد منها جميع المساهمين. واختتم بتقديم الشكر لجميع اعضاء مجلس الادارة على ما قدموه من انجازات وما يسعون الى تحقيقه من اهداف في اطار العمل المشترك، الى جانب الافكار النيرة والواضحة التي تم تقديمها خلال الفترة السابقة والتي اسهمت في تحسين مستوى التعاونية بين تعاونيات الكويت والاسواق الموازية.

● محمد راتب

عدنان السالم وممثل شركة نسيبة للمقاولات أثناء تبادل العقود (هاني الشمري)

نظمته جمعية اليرموك في ديوان عبدالله الأنصاري

ملتقى التعاونيين: 15 تعاونية ترفض أي زيادة على أسعار السلع المتداولة

دعت جمعية اليرموك التعاونية الى تنظيم ملتقى للتعاونيين في ديوان عبدالله الانصاري مساء أمس الأول بهدف دراسة آلية مواجهة ظاهرة ارتفاع الأسعار، خاصة مع قرب إقرار زيادة رواتب موظفي الدولة والتي يواكبها عادة زيادة في الأسعار.

وخلال الملتقى اتفق رؤساء وممثلو 15 جمعية تعاونية على توقيع وثيقة رفض زيادة أي أسعار للسلع المتداولة في الاسواق التعاونية إلا بعد موافقة لجنة الاسعار في اتحاد الجمعيات التعاونية بهدف مواجهة ظاهرة ارتفاع الاسعار.

وفي بداية الملتقى، ألقى رئيس مجلس إدارة جمعية اليرموك التعاونية فيصل الأنصاري كلمة أكد فيها أن هذا الملتقى تم دعوة رؤساء مجالس الإدارات إليه للوقوف على ما نحن مقبلون عليه من زيادات على الأسعار في ظل زيادات الرواتب التي أقرت من قبل الحكومة مشكورة، لافتا إلى أن هذا الاجتماع أسفر عن الخروج ببيان سيلتزم الموقعون عليه بعدم قبول زيادة الأسعار المصطنعة الموجهة للجمعيات التعاونية من قبل الشركات الموردة إلا بموافقة لجنة الأسعار، ونرفض رفضا قاطعا أي زيادة إلا بموافقة اللجنة.

أما رئيس جمعية العارضية التعاونية وعضو لجنة متابعة ومراقبة الأسعار في اتحاد الجمعيات التعاونية محمد مطلق الدجيني، فأكد أن هذا الملتقى سيكون رسالة واضحة إلى الشركات الموردة وإلى التجار بأن الجمعيات التعاونية لن تقبل باختلاس زيادات الرواتب من المواطن، فهي حق له وليست للتاجر، لافتا إلى أنه نظرا لتوقع زيادات الأسعار من الشركات، فقد أصدرنا بيانا من الجمعيات التعاونية التالية: اليرموك، العارضية، بيان، القادسية، السرة، السالمية، النزهة، الفروانية، خيطان، السلام والصديق، الزهراء، كيفان، قرطبة، مشرف، الروضة، ونعتذر عن الجمعيات التي لم تحضر وأمامهم أسبوع لتسجيل أسمائهم، ونرفض أي زيادة إلا بموافقة لجنة الأسعار على هذه الزيادة.

وتوجه الدجيني بالشكر إلى رئيس مجلس إدارة جمعية اليرموك التعاونية فيصل الأنصاري لهذه الدعوة، وكذلك للجمعيات التي حضرت هذا الاجتماع، مناشدا الجمعيات التعاونية التكاتف والتآزر ورص الصفوف والتعاون من أجل حماية المستهلك من جشع بعض التجار، وقال: إن توحد الجمعيات في هذا الصدد سيجعل المستهلكين خلف سد منيع ويحميهم من أي ارتفاع غير مبرر في الأسعار سواء مع تحسن الرواتب أو مع أي ظروف أخرى.

من جانبه قال رئيس جمعية كيفان وعضو لجنة متابعة ومراقبة الأسعار في اتحاد الجمعيات التعاونية منصور التنيب إن مهمتنا الأساسية كجمعيات تعاونية هي التعاون مع المستهلكين بأن نوصل لهم المواد الاستهلاكية بأقل الأسعار، ونحن منذ البداية نحارب بعض التجار، والآن مع زيادة الرواتب والكوادر نرى أن بعض التجار يترقبون هذه الزيادة لامتصاصها من المستهلك مثل مصاصي الدماء، لأن الزيادة برأيهم من حقهم وليست من حق الموظف والمستهلك، لافتا إلى أن الزيادات التي تتقدم بها الشركات هي زيادات غير مبررة على عكس ما يدعيه التاجر، فلدينا متابعة كاملة في اللجنة للسلعة من بلد المنشأ إلى أن تصل الكويت، ولكن بعض التجار يدعون حججا واهية بأن المخازن غالية، ونحن نقول: لماذا تضعها في الشويخ؟ يمكنك تأجير أي سرداب فسيكون السعر أقل، وبالتالي لن يضر المستهلك.

بدوره، أكد رئيس مجلس إدارة جمعية مشرف التعاونية م.مؤيد السريع أن معالجة قضية ارتفاع الأسعار تتطلب حلولا جذرية تستند إلى أسس علمية وقرارات حازمة، وعلى رأس ذلك توسيع نطاق عمل لجنة الأسعار إلى هيئة كبيرة لحماية المستهلك، وأن يتفرع منها إدارات تنفيذية ولجان فنية ومحاسبية وأقسام لضبط الجودة، حيث إن المستهلك ينشد من خلال التسوق من الجمعيات التعاونية الوصول إلى المنتج الذي يكون مطابقا للاشتراطات الصحية والاستخدام الآدمي ومن ثم تحقيق أعلى معايير الجودة والتنافس بين الشركات في هذا الخصوص لمصلحة المستهلك.

وناشد السريع جميع التجار أن يحكموا ضمائرهم الحية وأن يضعوا أنفسهم محل المستهلك ذي الدخل المحدود، وأن يكونوا على أخلاق التجارة التي عرفتها الكويت في أجدادهم، وأن يكونوا خير أحفاد لخير أجداد، ونحن معهم ومع المستهلك ولا نرضى بظلم طرف على حساب الآخر.

أما رئيس مجلس إدارة جمعية الفروانية التعاونية فلاح الهيفي فقد دعا وزارة التجارة إلى تفعيل دورها المأمول في الرقابة والمحاسبة، وألا تسمح للشركات الموردة بالتمادي واختلاق الحجج الواهية لفرض الأسعار الجديدة لسلعها على حساب المستهلك، لافتا إلى أن قضية ارتفاع الأسعار تحتاج اليوم إلى وقفة جماعية من قبل الجمعيات التعاونية تساندها في ذلك وزارتا الشؤون والتجارة واتحاد الجمعيات التعاونية وذلك للحيلولة دون حدوث أي غلاء مصطنع سيحرق جيوب المستهلكين.

وأضاف الهيفي ان لجنة الأسعار في اتحاد الجمعيات تقوم بعملها وواجبها، إلا أنها لا تملك الأدوات الكافية للسيطرة على الجمعيات، مطالبا بإعطاء اللجنة صلاحيات أكبر وإمكانيات أكثر من خلال توظيف عدد كاف من المفتشين والمراقبين والمتابعين للأسعار العالمية، وقال: إن الجمعيات التعاونية أنشئت للوقوف إلى جانب المستهلك وتأمين احتياجاته بأقل الأسعار، وهذا ما نتمنى على إخواننا في الجمعيات أخذه في الاعتبار.

من جانبه، أكد رئيس جمعية الروضة وحولي التعاونية م.علي الانبعي أن الفترة المقبلة قد تتصاحبها زيادات في الأسعار ودورنا أن نوقف وتيرة الزيادة في الأسعار، مستدركا: لسنا مثاليين ولن ندعي أننا سنوقف الزيادات، فهذا اقتصاديا غير واقعي وغير قابل للتطبيق، ولكن نحن من خلال هذه الوقفة نوصل رسالة ونتكاتف من أجل مواجهة الزيادة ذات الوتيرة العالية.

وطالب بتفعيل لجنة الأسعار لأننا نلزم الموردين بالالتزام بها، وقبل ذلك كانت هناك قرارات تقنن الزيادات خلال السنة، ونحن في مركب واحد مع التاجر والمستهلك.

أما رئيس جمعية بيان التعاونية أحمد البناي، فتمنى لو كانت هذه الاجتماعات دورية، وهذا الاجتماع سنحاول قدر الإمكان أن يستفيد المواطن من الزيادات في الرواتب ولا يصرفها في الجمعيات من خلال الزيادات على أسعار الأصناف، متمنيا على لجنة الأسعار أن يتم تفعيل دور ممثلي الجمعيات في الاتحاد، لافتا إلى أن لجنة الأسعار تحاول قدر الإمكان أن تساعد في هذا المجال، وطالب بإعادة تشكيل اللجنة من قبل ممثلي الجمعيات وذلك لعدم تأخير قرارات الزيادات.

بدوره، لفت رئيس جمعية السرة التعاونية خالد الخباز إلى أن غلاء الأسعار هو الأمر الذي جئنا من أجله ومن أجل حب الكويت وحب المستهلك، ونعلم أن التاجر عليه التزامات، ولكن لابد أن تبين هذه الالتزامات للجان المعينة، ونقترح تفعيل دور الجمعيات وممثليها في الاتحاد، مؤكدا اننا كجمعيات لا نعادي التجار، ولكن نريد العدالة في الأسعار.

● محمد راتب

السمحان: تشكيل هيئة للأسعار بصلاحيات مطلقة لمحاربة جشع التجار وحماية المستهلكين

دعا رئيس لجنة مراقبة ومتابعة الأسعار في اتحاد الجمعيات التعاونية عبدالعزيز السمحان إلى ضرورة الإسراع في تشكيل هيئة متخصصة في شؤون الأسعار ومنحها صلاحيات واسعة لتطويق الكوارث التي قد تحصل نتيجة ارتفاع الأسعار العالمي والإضرابات المحلية والاعتصامات التي تتعرض لها البلاد بين الحين والآخر.

وأكد أن تشكيل الهيئة ليس أمرا ترفيا وإنما هو حاجة ملحة خصوصا بعد أن شاهدنا بأم أعيننا حجم الخسائر التي منيت بها الدولة خلال فترة الإضراب الذي نفذته «الجمارك» و«الكويتية»، إضافة إلى الارتفاع الفاحش وغلاء الأسعار القياسي الذي لم تشهد الكويت مثيلا له في تاريخها.

ورأى السمحان أن لجنة الأسعار في اتحاد الجمعيات التعاونية محدودة الصلاحيات ولا تملك الأدوات الكافية، كما أن مفردات السلع التي نتعامل معها قليلة مقارنة بالسلع التي تغرق السوق الكويتي في جميع المجالات، وفي المقابل يطالبنا الشارع الكويتي بالكثير ونحن في اللجنة لا نملك إلا القليل، وهذا الأمر يسيء إلى سمعة اللجنة والأعضاء الكرام فيها.

وشدد على أننا إذ نطالب بتشكيل الهيئة فإننا لا نستبدل الأسماء ولا نطالب بالمناصب وإنما نعمل على طرح مشروع نستطيع من خلال تطبيقه وقف نزيف الأسعار وإلزام التجار بالقرارات الصادرة ومخالفة ومعاقبة المتسببين بالخلل أو الواقعين في المخالفات وتحويلهم إلى الجهات المختصة.

وأوضح أنه لابد من منح هيئة الأسعار أدوات كافية وقادرة على التحرك بحرية وإلزام التعاونيات بالعمل معها دون استثناء واختيار نخبة من الكفاءات للعمل المشترك وتقديم المشورة والتواصل مع الجهات المختصة للخروج بنتائج مرضية.

وأضاف أن الاستقلالية أمر أساسي في عمل الهيئة إذ يجب أن تكون لها هذه الصفة والا تتدخل أي جهة في عملها، ولا مانع من أن تكون تبعيتها المباشرة لوزارة التجارة صاحبة المصلحة الأساسية في تشكيل هذه الجهة، والتعاون معها لمراجعة الأسعار وإعطاء كل صنف ما يستحق وفق مقارنات مع الدول المجاورة.

وتابع السمحان حديثه بالقول ان علينا أن نجعل لهذه الهيئة أذرعا تتحرك من خلالها وتعمل تحت سلطتها وهي تتمثل في إدارات ولجان تنفيذية وفنية وفرق تفتيشية كافية تغطي الجمعيات كلها وتشمل بقراراتها الأسواق الموازية والهايبر ماركت إضافة إلى فرق رقابية لمتابعة ارتفاع الأسعار العالمي وأسعار الشحن والتخزين.

وأشار إلى أن تعميم عمل الهيئة أمر مهم للغاية من حيث تغطيتها لجميع السلع، بحيث لا يسمح للتاجر بأن يتلاعب على هواه ولا يتم الاتكال والاعتماد على شهادات المنشأ القابلة للتزوير، واختراق بعض الشركات لبعض الجمعيات التعاونية والضغط عليها بطرق مختلفة تجعل من الملتزمين بقرارات الاتحاد في حرج شديد.

واختتم السمحان بأن هذا المقترح سيحل مشكلة ارتفاع الأسعار بشكل جذري فهو ليس حلا ترقيعيا، ونحن مع التاجر والمستهلك ولن نظلم أيا منهما، ولكن على التعاونيين الوفاء بما وقعوا عليه من ميثاق شرف لناخبيهم والوقوف صفا واحدا لمواجهة جشع التجار والتحكم برقاب المستهلكين.

● محمد راتب

عبدالعزيز السمحان